

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 9 نوفمبر 2017

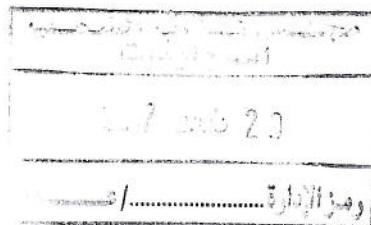
بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار

للمساهمة في تمويل مشروع الشبكة الحديدية السريعة II

فصل وحيد :

تمت الموافقة على عقد التمويل، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس بتاريخ 9 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بـمبلغ قدره ثلاثة وثمانون مليون (83.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الشبكة الحديدية السريعة II.

١٠٦ / ٢٠١٧



مشروع الشبكة الحديدية السريعة II

شرح الأسباب

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 09 نوفمبر 2017 مع البنك الأوروبي للاستثمار عقد تمويل بمبلغ قدره ثلاثة وثمانون مليون (83.000.000) أورو أي ما يعادل 247 م.د.ت وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الشبكة الحديدية السريعة II.

1 - أهداف المشروع :

يعتبر هذا المشروع تكملة لمشروع الشبكة الحديدية السريعة I. ويهدف في هذا الإطار إلى :

- تدعيم منظومة النقل الجماعي وتطوير قطاع النقل الحديدي بالمدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية.
- التقلص من اكتظاظ الطرق،
- الاقتصاد في الطاقة وتكلفة النقل،
- توفير السلامة المرجوة للمسافرين،
- ربح الوقت ومقاومة التلوث.

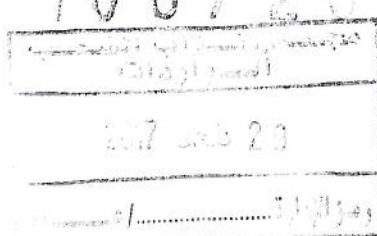
2 - عناصر المشروع

يتمثل هذا المشروع في اقتناء 28 عربة كهربائية (rames) لنقل المسافرين لاستغلالها على الخطوط ذات الأولوية من الشبكة الحديدية السريعة وهي :

- الخط D: من محطة برشلونة إلى محطة القباعية : 11,5 كلم،
- الخط E: من محطة برشلونة إلى محطة بوقطفة : 6,4 كلم.

3- الجهة المنفذة للمشروع

الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.



4- مدة تنفيذ المشروع
03 سنوات.

5- كلفة المشروع

- تبلغ الكلفة الجملية للمشروع 166 مليون أورو ما يعادل حوالي 494 م.د.ت (دون احتساب قيمة الأداء على القيمة المضافة).
- يساهم في تمويل هذا المشروع كل من :
 - البنك الأوروبي للاستثمار بقرض قيمته 83 مليون أورو أي ما يعادل 247 م.د.ت،
 - الوكالة الفرنسية للتنمية بقرض قيمته 16,4 مليون أورو أي ما يعادل 48 م.د.ت،
 - المؤسسة الألمانية للفروض من أجل إعادة الإعمار بقرض قيمته 65 مليون أورو أي ما يعادل 193 م.د.ت،
 - تمويل من الموارد العامة لميزانية الدولة بقيمة 1,6 مليون أورو أي ما يعادل 4,5 م.د.ت.

- 6- الشروط المالية للفرض**
- يخضع قرض البنك الأوروبي للاستثمار إلى الشروط المالية التالية :
- مبلغ القرض : 83 مليون أورو.
 - نسبة الفائدة : ثابتة لكل قسط أو متغيرة لكل قسط.
 - فترة السداد : 30 سنة منها 3 سنوات إمهال.

ذلك هو مشروع القانون المصاحب.